الفصل السادس

عوامل النجاح والفشل

والتصور المقترح

١- عوامل النجاح.

٢- عوامل الفشل.

٣- التصور المقترح.

الفصل السادس

عوامل النجاح والفشل والتصور المقترح

لتحقيق أهداف التعليم للجميع في الدول المتقدمة والنامية، وفي إطار الالتزام المحدد لأهداف التعليم للجميع في الدول العربية (٢٠٠٠-٢٠١٠م) برز الاهتمام بتوسيع فرص التعليم الأساسي وبرامج التأهيل والتدريب على اكتساب المهارات الحياتية والمهنية لجميع اليافعين والكبار، كما يشمل بنى تعليمية جديدة وتوفير أشكال متنوعة من التدريب المهني والتعليم المستمر مدى الحياة للأفراد، ولن يتأتى ذلك إلا بخفض معدلات الأمية بين الكبار وتؤكد العديد من المؤتمرات الدولية التي عقدت خلال السنوات العشر الماضية أهمية ودور محو الأمية وتعليم الكبار في مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين منها على سبيل المثال المؤتمر الدولي الخامس لتعليم الكبار (هامبورج، ألمانيا ١٩٩٧)، المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان ١٩٩٣، المؤتمر العالمي الرابع للمرأة ١٩٩٥، كل هذه المؤتمرات أكدت أهمية التعليم للجميع مع الاهتمام بحقوق الفئات المهمشة والفقيرة، وتضمن اعترافاً بأهمية تعليم الإناث والكبار ذوي الاحتياجات الخاصة كما اهتمت هذه المؤتمرات بتوفير وسائل الاتصال الحديثة لجعل التعليم في متناول الجميع مع توفير إمكانات التعلم الذاتي.

وفي إطار المؤتمرات الإقليمية والعالمية والمنتديات المختلفة، بذلت مصر جهداً كبيراً في مجال محو الأمية من خلال التشريعات والتخطيط ووضع الاستراتيجيات والحملات القومية لمحو الأمية، فقد كانت وزارة التربية والتعليم. وقبلها وزارة الشئون الاجتماعية المسئولة عن محو الأمية من بعدهما أصبحت الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار المسئولة عن التخطيط والتنفيذ والتنسيق بين الجهات المعنية للقضاء على الأمية.

وعلى الرغم من انقضاء أكثر من نصف قرن على بدء الجهود المنظمة لمحو الأمية ومنذ إصدار قانون مكافحة الأمية (قانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٤٤م) ثم إصدار (قانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٠) في شأن تعليم الكبار، وبد أن انتهى عقد التسعينيات الذي أعلنه رئيس الجمهورية عقداً لمحو الأمية وتعليم الكبار (١٩٩٠- ١٩٩٩) وبعد انقضاء عشر سنوات على صدور قانون رقم ٨ لسنة ١٩٩١ في شأن محو الأمية وتعليم الكبار، إلا أن التقارير والمؤشرات تشير إلى أن العائد من برامج محو الأمية لدى الكبار لا يزال بعيداً ولا تزال نسبة الأمية كبير فوصلت الأمية عام ٢٠٠٠ إلى ٣٤,٢% من إجمالي عدد السكان من عشر سنوات فأكثر (للذكور ٢٤% والإناث ٤٥%) ومازال أعداد المتسربين من التعليم الابتدائي في زيادة مستمرة مما يجعل مشكلة الأمية أكثر خطورة.

ومما سبق يتضح أن الأمية ليست مشكلة تربوية فقط، فهي تخلق مشكلات اجتماعية واقتصادية، فالفرق بين الشخص المتعلم وبين الشخص الأمي ليس فقط في درجة معرفة القراءة والكتابة، إنما الفرق فيها يستطيع أن يقدمه كل منهما للمجتمع، وكذلك السلوك الذي يسلكه كل منهما في المجتمع فالمشكلات الكبيرة مثل المخدرات والجرائم والبطالة وغيرها من المشكلات التي يعاني من المجتمع المصري ترجع في معظمها إلى شخص أمي.

بالإضافة إلى أن محو الأمية شرط أساسي؛ لتحقيق الفرص المتكافئة أمام الجميع وبالتالي زيادة حركة النمو الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وعلى ذلك فمحو الأمية عمل متصل وعنصر من عناصر التعليم مدى الحياة يهدف إلى رفع كفاءة الأمي في عمله، وتمكينه من مشاركته في مجتمعه ومساعدته على أن يكون رب أسرة أو أم صالحه.

ومن هنا اهتمت الدراسة بالتعرف على جهود ومحو الأمية في مصر منذ عام ١٩٧٦ وهو عام وضع الاستراتيجية العربية المقترحة لمحو الأمية

حتى عام ٢٠٠٠ العام الذي حدده رئيس الجمهورية كحد أقصى للقضاء على الأمية من حيث:

- التشريعات والتخطيط والتمويل ودور الـــوزارات المختلفـــة والتعـــاون الدولي.
- عناصر العملية التعليمية: دارسون بفصول (محو الأميـــة)، المقـــررات، والمعلم، والامتحانات، وبعض العناصر التي تؤثر بطريق مباشر أو غير مباشر في فعالية العملية التعليمية مثل توقيـــت الدراســـة، والإشـــراف الإداري والتوجيه الفني.

مع محاولة التعرف على بعض التجارب العالميـــة المعـــاصرة فـــي القضاء على الأمية من أجل الاستفادة منها، مثل تجربة الولايـــات المتحـــدة الأمريكية باعتبارها من أكبر دول العالم بالإضافة إلى أنـــها فـــي التقريـــر الإحصائي عام ٢٠٠٠ وصل معدلات القرائية لديهم إلى ٩٩,٥% والســـويد والتي وصلت نسبة الأمية بها صفر%، كما تم التعرف على تجارب الـــهند وتنزانيا باعتبارهما من الدول النامية واللتان تعانيا مـــن الزيـــادة الســـكانية الكبيرة ولهما جهود ضخمة للقضاء على الأمية. كما تم التعرف على بعـــض جهود العراق كنظام سابق وجهودها في مجال محو الأمية.

واستكمالاً لخطوات الدراسة وانطلاقاً مما ســـبق ولتحقيـــق هـــدف الدراسة فإن هذا الفصل يهدف إلى رصد عوامل النجاح التي توفرت لمحـــو الأمية في مصر، والأسباب التي أدت إلى عمل عدم اكتمال هـــذا النجـــاح. فباعتبار أن "الأمية" هي "مرض" اجتماعي اقتصادي سياسي خطير .. فلابـــد قبل تحديد العلاج الناجح والناجح من تشخيص وبدقة متناهية أســـباب هـــذا المرض وكذلك أعراضه ومضاعفاته وتأثيراته السلبية على "الجسد المصري" ككل.

كما لجأت الدراسة لنماذج دول ذات مستويات اقتصادية وتنموية متباينة فمنها الغنى كالسويد وأمريكا، ومنها النامي كالهند والعراق، ومنها الفقير كتنزانيا.

وكان الدافع لذلك هو النظر من خلال مرآة الآخرين، وحتى نستلهم بعضاً من أدواتهم في تحقيق النجاح .. فنرفع قواعدنا من حيث انتهى الآخرون، ولا نضطر لأن نبدأ من الصغر .. ونحن لسنا كذلك بالفعل..

بالإضافة إلى أن الإحصائيات تؤكد شيئاً هاماً: وهو أن معدلات تحقيق النجاح في أي مشروع قومي لأي دولة تتوافق إلى حد كبير مع معدلات التنمية عموماً لهذه الدولة .. بمعنى أنه من الصعوبة بمكان أن نتوقع تحقيق معدلات مرتفعة لمحو الأمية في مصر في نفس الوقت الذي لا تحقق فيه التنمية عموماً ــ فتبعاً لتقرير التنمية البشرية للمنطقة العربية الذي أصدرته الأمم المتحدة ــ أن المعدلات متواضعة .. خاصة معدلات النجاح في محو الأمية (والتي تزيد عن ١% سنوياً) تقل بالفعل عن معدلات التنمية في مصر (من ٣ إلى ٧% تبعاً للتقارير المختلفة)..

عوامل نجاح محو الأمية في مصر:

تؤكد الدراسة في هذا الإطار أن ما تعنيه بـ"عوامل النجاح" لا تقصد به بالضرورة العوامل التي أدت في النهاية ولو لتحقيق قدر من النجاح .. لكن ما تعنيه هو العوامل أو العناصر التي أتيحت لهذا المشروع وكان من المفترض أن تحقق له النجاح المنشود .. أي أنها "عوامل إيجابية" بطبيعتها حتى ولو لم تؤد بالضرورة لنتائج إيجابية .. لكن رصدها .. ورصد مناطق الضعف بها يتيح بالقطع سد هذه الفجوات لزيادة معدلات النجاح وتحقيق نتائج أفضل:

أولاً: في مجال التخطيط:

١- النص على اعتبار الأمية قضية أمن قومي وإنشاء الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار لتولي هذه المهمة القومية.

٢- نجاح الخطة (ولو بشكل محدود) في خفض النسبة المئوية للأمية حتى وصلت إلى ٣٢,٢% عام ٢٠٠٠ من الشريحة العمرية ١٠ سنوات فأكثر.

٣- التعاون بين هيئة محو الأمية وبعض الوزارات الأخرى (وليس كلها كما نص قانون الهيئة) مثل التربية والتعليم والأوقاف والقوات المسلحة والإعلام (الإذاعة والتليفزيون) والقوات المسلحة والداخلية (السجون ودور الأحداث).

٤- إفساح المجال لمشاركة الجمعيات الأهلية في المشروع، وكذلك المجلس القومي للطفولة والأمومة.

٥- إنشاء مدارس الفصل الواحد لتغطية أقاصي الريف المصري لمحو أمية المرأة.

٦- إنشاء مدارس المجتمع لتعليم الصغار.

٧- مشاركة الجامعات (رغم محدوديتها) في إعداد الكوادر المتخصصة في محو الأمية وتعليم الكبار وخاصة جامعتا القاهرة وعين شمس.

٨- إنشاء موقع للهيئة على شبكة الإنترنت (المعلومات الدولية) لمساعدة العاملين في المجال والقيادات.

ثانياً: الدارسون:

١- الاهتمام بالمرأة: من خلال تشكيل لجنة قومية لمحو أمية المرأة من القيادات النسائية تتبعها لجان فرعية وكذلك خطة عمل لمحو أميتها في إطار توصيات المؤتمر القومي للمرأة والمؤتمر الخامس لوزراء التربية العرب.

٢- ارتفاع معدل قيد المرأة بفصول محو الأمية إلى ٧٢% من إجمالي الملتحقين.

٣- الاتصال الشخصي لجذب وتحفيز الأميين لفصول محو الأمية من خلال القوافل الإعلامية والتعليمية التي اثبتت الدراسات أنها من أهم عوامل الجذب.

٤- ربط برامج محو الأمية بالتدريب المهني لجذب الدارسين وتنمية قدراتهم.

٥- إنشاء مركز لتعليم الكبار متعدد الأغراض بحلوان.

٦- الاهتمام بالمتحررين من الأمية لتحقيق التعليم المستمر لهم وذلك من خلال:

(أ) تشجيع مواصلة التعليم للمتحررين من الأمية.

(ب) إصدار جريدة التنوير للمتحررين.

(ج) إصدار كتيبات لمرحلة ما بعد محو الأمية يقوم على إعدادها صفوة من أساتذة الجامعات.

(د) إنشاء قسم للمتحررين بهيئة محو الأمية وفروعها بالمحافظات.

ثالثاً: المقررات:

تطوير المقرر الدراسي والمواد التعليمية مع استخدام الوسائل السمعية والبصرية مثل: السبورة المغناطيسية، الحاسبات، حقيقة الوسائل، البطاقات، خريطة مصر الإدارية، دليل للمعلم المبتكر، حقيبة الصور الفوتوغرافية، كتاب أصواتنا للتشجيع على القراءة وحقيبة لكيفية عمل المواد التعليمية.

رابعاً: الامتحانات:

تطوير الامتحانات والشهادات بحيث يصعب تزويرها.

خامساً: المعلم:

١- الاهتمام بتدريب شباب الخريجين تربوياً لتأهيلهم للعمل كمعلمين في فصول محو الأمية مما اعتبر مساهمة في التصدي لمشكلتين معقدتين تواجه المجتمع المصري وهما: البطالة والأمية.

٢- قيام برنامج محو الأمية التطوعي بتطبيق نظام التعاقد الحر مع ٥٠٠٠ متعاقد لمحو أمية مائة ألف (١٠٠,٠٠٠) أمي (والمتعاقدون هم من رجال التربية والتعليم وشباب الخريجين وطلبة كليات التربية ورجال الدين والنقابات).

سادساً: التعاون الدولي:

١- مشاركة مصر العربية في عقد المؤتمرات والندوات والاجتماعات والندوات والتزامها عالمياً عام ١٩٩٠ بالقضاء على الأمية عام ٢٠٠٠ ثم تجديدها هذا الالتزام ومد المهلة حتى عام ٢٠١٥.

٢- محاولة اعتماد قانون موحد في الأقطار العربية لمحو الأمية بناء على اقتراح الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار عام ١٩٨٠ والذي كان مكلفاً بمتابعة وضعه وإجراء التقييم الدوري.

٣- إنشاء الشبكة العربية لتعليم الكبار.

٤- إنشاء الصندوق العربي.

(وقبل التحدث عن المشاكل التي واجهت تطبيق مشروع محو الأمية وأدت إلى تأجيل المدى الزمني المحدد للانتهاء من تنفيذها من عام ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٧ .. علينا قبل هذا أن نلفت النظر إلى أنه يجب تصنيف هذه المشاكل تبعاً لطبيعتها، وحتى يمكننا الاستفادة من التجارب الناجحة للدول الأخرى، إلى عدة مستويات:

الأول: مشاكل مشتركة بين مصر والدول الأخرى بشكل عام وهي بالضرورة تستلزم حلولاً متشابهة إلى حد ما.

الثاني: مشاكل ذات خصوصية محلية تقتصر على مصر وترتبط إلى حد كبير بالخلفيات الثقافية والاجتماعية للمجتمع المصري وهي بدورها أيضاً تنقسم لنوعين:

١- مشاكل عامة تتشابه في كافة أنماط القطر المصري.

٢- مشاكل ذات طبيعة إقليمية تختلف من منطقة لأخرى .. فالثقافة الصحراوية تتباين من المناطق الساحلية التي تختلف بالطبع عن الطبيعة الزراعية لسكان وادي النيل.

٢- عوامل الفشل في مصر:

أولاً: التشريعات والتخطيط:

١- منذ وضع القانون الأول بشأن محو الأمية عام ١٩٤٤ حتى صدور قانون ١٩٩١ وما صدر بينهما من تشريعات وقوانين وقرارات وزارية وتغيرات في القانون إلا أن كل هذه القوانين واحدة لا تختلف إلا في الصياغة أو حذف وزارة ووضع وزارة أخرى كما أن هذه القوانين لا تطبق بدقة ولا يوجد متابعة كاملة.

٢- على الرغم من اعتبار محو الأمية قضية أمن قومي إلا أن هناك وزارات لا تهتم بالقضاء على أمية العاملين بها، ولا تنفذ المادة الأولى من القانون والذي ينص على أن محو الأمية مسئولية قومية وسياسية تلتزم بتنفيذه الوزارات ووحدات الإدارات المحلية والهيئات، والمادة الرابعة التي تنص على التنسيق بين الجهات المختلفة التي تقسم المسئولية وتنفذ الخطط والبرامج في الدولة، إلا أن هناك شركات ووزارات ومصانع كبرى لا يوجد بها فصل واحد لمحو الأمية.

٣- محدودية دور الأجهزة المحلية في وضع خطط محو الأمية.

٤- تعدد أجهزة جمع البيانات والمعلومات والإحصاءات الخاصة بالأميين.

٥- الفجوة بين التخطيط لمحو الأمية والتخطيط للنظام التعليمي كله.

٦- عدم وجود بيانات واضحة عن التكلفة ومصادر التمويل وإجراءات التعبئة مما يؤثر في التخطيط.

٧- يوجد تضارب في تحديد أعداد الأميين في مصر، فقد أعلن وزير التعليم يوم ٢٠٠٢/٩/٨ اليوم العالمي لمحو الأمية إذ إعداد الأميين وصلت إلى ١٥,٤ مليوناً أي بنسبة ٣٠,٦%، وفي الوقت نفسه أعلن معهد التخطيط القومي أن عدد الأميين حوالي ٢٤ مليون أمي.

٨- اتسمت بعض أهداف الحملة القومية لمحو الأمية بالمبالغة، وعدم المناسبة للإمكانات المادية والبشرية المتاحة؛ مما كان له الأثر في عجز الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار على تحقيق أهداف الخطة.

٩- عمليات التنسيق والمشاركة بين الجهات والأفراد المسئولين عن التخطيط وبين الجهات والأفراد والمسئولين عن التنفيذ لم تكن كافية؛ مما كان له الأثر الواضح في عدم بلوغ الأهداف المخطط تنفيذها.

١٠- عزل الخطط الخاصة بمحو الأمية عن خطط التعليم، فالأمي هو من سن ١٥ إلى ٤٥ سنة، وما قبل وما بعد هذه السنوات ليس لهم ميزانية، مما يؤدي إلى عدم قبول كل ما تريد الدول محو أميته، وعلى الجانب الآخر يعجز التعليم الابتدائي عن استيعاب كل التلاميذ؛ مما يؤدي إلى التسرب في الأعداد والى الزيادة في أعداد الأميين.

١١- التنسيق بين الحكومة وبين المنظمات والهيئات غير الحكومية شبه معدوم.

١٢- التزام الوزارات والجهات الحكومية بمحو أمية العاملين بها يكاد يكون معدوماً.

١٣- تعدد الجهات دون وجود تنسيق بين الجهود مما يؤدي إلى تكرار الجهد أو حدوث الخلل في التنفيذ.

١٤- مشاركة الجمعيات الأهلية في الحملة القومية لمحو الأمية تكاد تكون محدودة.

١٥- التقويم المستمر للحملة القومية ضعيف.

١٦- ضآلة الجهود المبذولة من جانب الأجهزة التخطيطية والتنفيذية في مجال الدعوة لمحو الأمية.

١٧- عند النظر إلى انخفاض نسبة الأمية نجد مثلاً أنها في عام ١٩٨٦ كانت ٤٩,٤% انخفضت في عام ١٩٩٦ إلى ٣٨% وفي عام ٢٠٠١ انخفضت إلى ٣١,٦% وفي عام ٢٠٠٢ وصلت إلى ٣٠,٦% أي أن معدل الانخفاض ١,٢% تقريباً وبهذا المعدل البطيء لن يتم القضاء على الأمية إلا بعد مرور وقت طويل.

ثانياً: التمويل:

يوجد نوعان من النفقات التي تتحملها حملة محو الأمية:

- نفقات مباشرة (المعدات ووسائل النقل والكتب ومواد التدريب....).
- نفقات غير مباشرة (تدريب المعلمين والمباني والمرافق العامة....).

لكن تكمن مشاكل التمويل أساساً في:

١- أن أكثر من ٨٠% تمويل حكومي (بما يمثل عبئاً على ميزانية الدولة) بينما مصادر النسبة الباقية من هيئات دولية وإعانات وغيره مع غياب أي دور للتمويل الأهلي ومشاركة القطاع الخاص.

٢- الانخفاض النسبي للإنفاق على الأمي مقارنة بالتكلفة المفترضة لتحقيق النتائج المرجوة.

٣- عدم وضوح وجوه الإنفاق بشكل كافٍ وبالتالي متابعتها رقابياً لمحاسبة المقصرين والتأكد بشفافية من الاتفاق الصحيح في المواضع المفترضة.

ثالثاً: المقررات:

١- عدم مراعاتها نتائج البحوث الميدانية التي تتعلق بأولويات اهتمام الأميين في مصر والتي هي بالترتيب كالآتي:

- زيادة الدخل (دافع مادي).

- التثقيف الديني (دافع أخلاقي).
- إتقان الحساب.
- إتقان القراءة والكتابة.

} دافعان ماديان يرتبطان أساساً بزيادة الدخل

- متابعة الأحداث الجارية (دافع ثقافي عام).
- تعلم التربية الأسرية (دافع أخلاقي تربوي).
- مواصلة التعلم.

٢- المقررات الحالية لا تؤدي الغرض من اكتساب حرفة أو مهنة معينة بالإضافة إلى توحيد المقررات والكتب على مستوى الجمهورية، فما يؤخذ في البيئات الصحراوية يؤخذ في البيئات الريفية والبدوية والحضرية؛ مما يجعل المقررات منفصلة عن الأميين وعن حياتهم المعيشية، مما ينفر الكثير من للالتحاق بفصول محو الأمية، فلكل بيئة ما يناسبها.

٣- التوزيع الخاص بالبرنامج وهو ٤ شهور للكتاب الأول، ٣ شهور للكتاب الثاني شهران للتدريب المهني، هو وقت غير كافٍ لتعليم حرفة.

٤- عدم الاستفادة من الأساليب والطرق التعليمية الحديثة، ومن بينهما التعلم من بعد في برامج محو الأمية مما يقلل من استفادة الدارسين وتعلمهم على نحو أسرع وأكثر.

٥- الخطأ في اختيار كل من وقت ومكان الدراسة المناسبين.

رابعاً: المعلم:

١- المعلمون تتعدد مصادر أعدادهم وفئاتهم، وتجد الدراسة أن معلمي محو الأمية معظمهم غير تربويين وغير مؤهلين؛ لأن العناصر الصالحة من المعلمين يتجهون إلى التدريس في فصول التعليم النظامي.

٢- بالرغم من الدورات التدريبية سواء في مركز سرس الليان أو في مقر الهيئة إلا أن هناك قصوراً في برنامج التدريب، وإن دور المعلم ليس

معلم قراءة وكتابة فقط بل مرشداً زراعياً، ومدرباً مهنياً، ومصلحاً اجتماعياً؛ لذلك يجب أن يكون التدريب متنوعاً وشاملاً.

٣- عدم اهتمام الجامعات في مصر بمعلم الكبار ما عدا جامعة القاهرة وجامعة عين شمس وبعض الجهود التي يقوم بها طلاب كليات التربية في عدد من المحافظات فلا يزال دور الجامعات ضئيلاً في إعداد معلم الكبار في مصر.

٤- عدم الأخذ بنظام الحوافز الإيجابية للمعلمين فأجر معلم محو الأمية يصل إلى ١٢٠ جنيه شهرياً عام ٢٠٠٠ والى كتابة هذه السطور مازال يتقاضى هذا الأجر.

٥- قد يكون المشرفون والموجهون عوائق في العملية التعليمية حيث أن اهتمامهم ينحصر في عدد الدارسين الحاضرين. ويأتي التوجيه والإشراف على عمل المعلم في المرتبة الثانية، بالإضافة إلى التشرد والصرامة في معاملة المعلمين، وعدم إتاحة قدر من المرونة لهم للسير في خطة الدراسة وفقاً للمستوى التحصيلي للدارسين.

خامساً: الدارسون:

١- هناك أعداداً كبيرة من الأميين يحجمون عن الالتحاق بفصول محو الأمية، حيث وصلت نسبة الملتحقين إلى المستهدفين في الفترة من ١٩٩٣ حتى عام ١٩٩٩ (٥٦،١%) ونسبة الذين حصلوا على شهادة محو الأمية إلى المستهدف ٣٢% لذلك فإن أعداد الأميين في تزايد كل عام بالإضافة إلى الأميين الذين لم يتم استيعابهم والمتسربين والمرتدين إلى الأمية مرة أخرى.

٢- ارتفاع نسبة المتسربين من فصول محو الأمية بالنسبة لجميع المحافظات حتى بلغت ٣٠% وهي نسبة كبيرة تعتبر هدراً في العملية التعليمية.

٣- مازال هناك ما يقرب من ٤ ملايين طفل في سن المدرسة (٨-١٤) لم يلتحقوا بالمدرسة ولم يحصلوا على أي نوع من التعليم ومن هنا فشل التعليم النظامي في سدّ أحد منابع الأمية.

٤- بالرغم من أن القطاع الحكومي وهو قطاع منظم نسبياً إلا أن هناك تباطؤاً في تنفيذ خطة محو الأمية بهذا القطاع، بل لا يوجد حصر شامل للأميين بهذا القطاع.

٥- التفاوت في نسب وأعداد الأميين من محافظة لأخرى فقد ترتفع نسبة الأمية في عدد من المحافظات لتصل إلى ما يقرب من ٥٠% مثل محافظات: الفيوم، المنيا، أسيوط، بني سويف، سوهاج، قنا، كفر الشيخ، البحيرة، مطروح؛ مما يتطلب مزيداً من الجهد في هذه المحافظات.

٦- عدم الأخذ بنظام الحوافز الإيجابية والسلبية بالنسبة للدارسين.

٧- الظروف والعوائق الاجتماعية متمثلة في بعض التقاليد السائدة التي تمنع النساء في بعض محافظات الصعيد من الخروج للالتحاق بفصول محو الأمية.

٨- قصور المباني والتجهيزات الخاصة بالفصول، بحيث أنها لا تلبي الاحتياجات التعليمية لهذه النوعية من الدارسين الكبار الذين انضموا إلى فصول محو الأمية بدافع التعلم.

٩- قصور أسلوب الدعوة المتبع لجذب الدارسين: حيث أن أماكن الدراسة وتوقيتاتها والبدائل المتاحة التي تناسب كل دارس بالإضافة إلى الدعوة للانضمام إلى فصول محو الأمية ومدى خطورة الأمية لا يتم الدعوة لها بشكل كاف.

١٠- في ضوء المفهوم الذي حدده هدف الحملة هو الانتفاع بتوظيف الخبرات القرائية والكتابية والحسابية في حياة الأمي العملية وتطوير مهاراته المهنية. كيف يتأتى ذلك مع تحديد الخطة إلى المستوى

التعليمي والثقافي الذي ينبغي أن يصل إليه الأمي ما يعـــادل الصـــف السادس الابتدائي.

وبعد التعرف على جهود القضاء على الأمية في مصر وما واجهـــه بعضها من توفيق (عوامل النجاح) واعترى البعض الآخر مـــن صعوبـــات تنعكس على هذه الجهود (عوامل الفشل) والتي تقلل من العائد الحقيقي لـــها، ومن هنا كان لابد من وضع تصور مقترح للقضاء على الأمية وفقاً لمحـــاور الدراسة وهي:

١- التشريعات.

٢- التخطيط.

٣- التمويل.

٤- التعاون الدولي.

٥- الدارسون.

٦- المعلمون.

٧- المقررات والامتحانات.

تأتي بعد ذلك للجزء الأصعب والأهم في نفس الوقـــت مـــن هـــذه الدراسة .. وهو وضع تصورات واقتراحات للحلول، بهدف المساهمة في سد أكبر قدر ممكن من الثغرات، والتغلب على المعوقات لتسريع وتيرة النجـــاح والإنجاز، وتفادي عوامل الفشل والسلبيات الناجحة عن التجربة المنصرمة.

٣- التصور المقترح:

الأسس التي بنت عليها الدراسة اقتراحاتها للحلول:

أولاً: الرؤية المتأنية الفاحصة لعوامل النجاح والفشل في التجربة المصريـــة لمحو الأمية من منطلق النقد الذاتي الموضوعـــي. بـــهدف تعظيـــم الإيجابيات وتجاوز السلبيات.

ثانياً: الاستشهاد والاستنارة بتجارب الدول الرائدة في مجال محـــو الأميـــة والتي حققت معدلات نجاح مرتفعة وخاصة تلـــك التـــي تتشـــابه أو تتقارب ظروفها الاقتصادية والاجتماعية العامة مع الحالة المصرية.

ثالثاً: بعض الإضافات التي ترى الدراسة أنها ربما تكون مفيدة لـــو أخـــذت بعين الاعتبار في المشروع المصري لمحو الأميـــة وتتـــلاءم مـــع التجربة والظروف المصرية أكثر من غيرها في الدول الأخرى.

أسس التصور المقترح:

أولاً: ضرورة تحويل "شبه" الوعي الرسمي بخطورة قضية محو الأمية إلـــى "وعي كامل" .. أي أن إدراك الدولة بأن هذه القضية تمس "الأمـــن القومي" كما هو منصوص عليه في قانون هيئة محو الأميـــة يجـــب ترجمته لتنسيق أوسع واهتمام أكبر من كافة أجهزة ووزارات الدولـــة بهذا.

ثانياً: نقل هذا الوعي الرسمي بمحو الأمية إلى الشارع المصري وتحويلـــه إلى "وعي جماهيري" حتى يلقى المشروع سنداً معنوياً ومادياً وتعبوياً واسعاً من قواعد الشعب العرضية وكافة مؤسسات المجتمع المدنـــي وطوائفه المختلفة والقطاع الخاص.

ثالثاً: ربط هذا المشروع بقضية الإصلاح الشامل الذي تنوي الدولة ــ بنـــاء على مؤشرات عديدة ــ أن تتبناه على كافـــة الأصعـــدة السياســـية والاقتصادية والاجتماعية .. وكما نصت عليه على ســـبيل المثـــال وثيقة "مؤتمر الإسكندرية للإصلاح" الذي عقد في مكتبة الإســـكندرية في إبريل الماضي (٢٠٠٤) والذي اعتبر إصلاح التعليم وإتاحة لكافة المواطنين في العالم العربي من أهم أدوات هذا الإصلاح.

رابعاً: من الناحية الهيكلية التنظيمية من المفيد بمكان إخراج هيئة محو أميـــة وتعليم الكبار من عباءة وزارة التربية والتعليم وتحويلها إلى مجلـــس

أعلى لمحو الأمية يتبع رئاسة الوزراء أو رئيس الجمهورية مباشرة ولهذا عدة أسباب ومميزات:

١- إن غالبية المعلمين حالياً المشاركين في مشروع محو الأمية غير نظاميين (أي ليسوا من معلمي وزارة التربية والتعليم).. وكذلك المناهج والنظام الدارس بشكل عام منفصل تماماً عن العملية التعليمية النظامية. وعليه فلا يوجد أي داع لاستمرار تبعية الهيئة للوزارة.

٢- تحويل الهيئة لمجلس أعلى مستقل سيتحقق لها قدراً فائقاً من الاستقلالية والحرية والمرونة في اتخاذ القرار والتطوير والمتابعة ـ كما سنفصل-.

٣- كما سيحقق لها استقلالاً مالياً متميزاً يساعدها في توفير مصادر تمويل غير تقليدية محلية أو دولية (تماماً كما في حالة مكتبة الإسكندرية التي تتبع رئاسة الجمهورية).

٤- تحريرها من كثير من العوائق والقيود البيروقراطية الوزارية التي تكبل وتعيق تنفيذ الخطط الطموحة لمحو الأمية.

٥- توفير قدر أكبر من الرقابة والشفافية في نفس الوقت على وجوه الاتفاق وتقييم الأداء والمحاسبة لضبط إيقاع الإنجاز. هذا بالإضافة للعديد من المميزات الأخرى.

التصورات المقترحة:

اعتمدت الدراسة في طرحها لهذه المقترحات ـ كما ذكرنا ـ على إيجابيات المشروع المصري (عوامل النجاح) بهدف تعظيمه مع تلافي ـ في نفس الوقت ـ ما تراه الباحثة من أوجه قصور (عوامل فشل) بالإضافة لبعض الاقتراحات الإضافية والتصورات التي تراها ملائمة لتطوير هذا المشروع.

أولاً: الأهداف:

تنقسم أهداف المشروع إلى مجموعتين رئيسيتين:

١- بعيدة المدى.

٢- مرحلية (سريعة عاجلة).

١) الأهداف بعيدة المدى:

(أ) من منطلق اعتبار محو الأمية قضية أمن قومي فلابد أن يؤخذ في الاعتبار أن يؤدي هذا المشروع إلى تنمية روح الانتماء الوطني لتحقيق المواطنة الصالحة ولتعبئة وحشد الطاقات الجماهيرية نحو زيادة معدلات التنمية ولتحقيق توازن استراتيجي كمي ونوعي مع المنافسين الإقليميين لمصر. والموازنة في نفس الوقت بين أهداف واحتياجات الدولة وبين أهداف واحتياجات الدارس لمحو الأمية. وباعتبارات العمل والتعليم وجهات لعملة واحدة وينبغي أن يكمل كل منهما الآخر.

(ب) تحديد مدى زمني "واقعي"، بناء على أرقام وإحصائيات دقيقة، وبناء على تقدير محسوب للإمكانات المتاحة مادية وبشرية، للقضاء نهائياً على الأمية في مصر من كافة مصادرها التي ذكرناها. مع التطبيق الصارم لمبدأ الثواب والعقاب في هذا الصدد على كل المستويات.

(ج) النظر إلى محو الأمية باعتباره جزءاً لا يتجزأ من العملية التعليمية في مصر. والتعامل معه من هذا المنطلق على أنه حق للجميع (كما نص على ذلك الدستور المصري).

(د) توفير إمكانية محو أمية أي أمي وقتما يريد وأينما يريد وبالكيفية التي يفضلها (وسنفصل ذلك).

(ه) الوصول بالمتحررين من الأمية (كمنتج نهائي للمشروع) إلى المستوى الذي يتيح لهم حل مشكلاتهم الحياتية وتمسكهم بحقوقهم

وواجباتهم من خلال محو أميتهم الثقافية والحضارية وليست القرائية فقط، وتنمية مهارات التعليم الذاتي والقدرات العقلية لديهم.

٢- أهداف مرحلية:

(أ) تحديد النسب الدقيقة والبيانات الواضحة الموثوقة للوضع الحالي للأمية في مصر والمعدلات "الواقعية" السنوية المرجوة للقضاء عليها .. باعتبار أن هذه هي نقطة الإنطلاق الصحيحة نحو التطوير.

(ب) التحديد الدقيق لأوجه القصور وأسباب التعثر في تنفيذ المحو الكامل للأمية في مصر تبعاً لما كان مخططاً لها سلفاً.

(ج) البدء الفوري في معالجة أسباب التعثر عن طريق المكاشفة والوضوح مع الذات حتى لا يضيع المزيد من الوقت وتتزايد معه الهوة المتسعة بالفعل بيننا وبين دائرة الانفجار المعرفي العالمي الجهنمية ونعاني من مزيد من التراجع عن اللحاق بركب قطار التطور والتحديث العالمي الذي لن يمهلنا قطعاً.

(د) التعاون والتكاتف بين كافة أجهزة ومؤسسات الدولة من ناحية وبين مؤسسات المجتمع المدني المختلفة من ناحية أخرى لإنجاح هذا المشروع.

ثانياً: التشريعات:

١- أن تراعي تحقيق عدد من مبادئ السياسة التعليمية مثل:

(أ) تطبيق مبدأ اللامركزية (كما في الهند وأمريكا) على أن تشارك المحافظات مثلاً في التخطيط والتنفيذ تبعاً للاحتياجات البيئية الإقليمية. وعلى أن تقتصر الإدارة المركزية على وضع الخطط العامة المتابعة والتقييم وتصحيح المسار والتنسيق العام بين كافة المحافظات.

(ب) إطلاق حرية التعليم وتوفيره في متناول الجميع لكل مواطن مصري يختار منه ما يشاء وما يناسبه.

٢- إلزام كافة مؤسسات ووزارات وهيئات الدولة بالمساهمة في مشروع محو الأمية بالنص في القانون على إنشاء إدارة مثلاً لمحو الأمية بكل مؤسسة أو وزارة على أن تتبع السلطة المركزية لمشروع محو الأمية.

٣- استحداث منصب وكيل الكلية لشئون محو الأمية أو يمكن ضم مسئولياته إلى وكيل شئون البيئة للاستفادة من التغلغل الميداني للجامعات المصرية وأعضاء هيئات تدريسها (١٢ جامعة تضم ٥٣ ألف عضو هيئة تدريس) في المجتمع المصري.

٤- تحويل هيئة محو الأمية إلى مجلس أعلى يتبع مجلس الوزراء أو رئيس الجمهورية (كما ذكرنا) بهدف أن يتابع وينسق ويراقب ويحاسب كافة الجهود اللامركزية لمحو الأمية في كافة القطاعات في مصر.

٥- النص على مجموعة من القوانين العقابية وكذلك تطبيق مبدأ الإثابة على كافة المستويات التنفيذية للمشاركة في المشروع (مسئولين ووزارات وأفراد ...إلخ).

٦- تشجيع المشاركة الشعبية (كما في السويد والهند والعراق وأمريكا) في المشروع عن طريق تقديم تسهيلات ضريبية مثلاً وجمركية للقطاع الخاص للمشاركة في محو الأمية، وكذلك النقابات والأحزاب والجمعيات الأهلية.

٧- التشدد الصارم في ضرورة الاستيعاب الكامل للأطفال في سن الإلزام ووضع الجزاء الرادع لكل من يتستر على أمي أو يدعي أنه غير أمي (مثل تجربة العراق).

٨- تحديد وتنويع مصادر التمويل (محلية ودولية) بما يخفف العبء المالي عن كاهل الدولة ووضع نظم رقابية أكثر صرامة لمتابعة أوجه ومعدلات الإنفاق.

٩- أن ينص القانون على عدد من الامتيازات لتشجيع المتحررين من الأمية مثل أولويتهم في الحصول على قروض الصندوق الاجتماعي وتحديد نسب من وظائف الدولة الشاغرة والقطاع الخاص لهم ...إلخ، وعدم تعيين الأميين في أي وظائف.

١٠- أن تتميز نصوص القانون عموما بقدر من المرونة يتيح لها أن تتواءم مع البيئة المصرية ومع التنوع الإقليمي والثقافي للمجتمع المصري.

١١- تحديد طبيعة وآليات العلاقة بين السلطة المركزية (المجلس الأعلى لمحو الأمية مثلاً) والإدارات والجهات المحلية التنفيذية.

ثالثاً: التخطيط:

إذا كانت "الأهداف" هي تحديد الاستراتيجيات ورسم الأطر العامة لأي مشروع من خلال الإجابة على سؤال: "ماذا نريد؟" .. فإن دور التخطيط هو تحديد الكيفية والوسائل التي نحقق بها هذه الأهداف ونصل بها لبر الأمان بأقل قدر من الخسائر من خلال الإجابة على سؤال: "كيف نحقق ما نريد؟".

وبناء على ذلك فإن التخطيط يشمل كافة الوسائل الممكنة والمتاحة (مالية وبشرية ومعنوية وتنظيمية) لتحقيق تلك الأهداف:

١- أن يتم التخطيط لمشروع محو الأمية على مستويين متكاملين: إقليمي لا مركزي يراعي الاحتياجات البيئية المحلية، ومركزي عام يراعي الأهداف القومية العليا للدول من المشروع.

٢- مشاركة مؤسسات المجتمع المدني (جمعيات أهلية ونقابات وأحزاب..) في التخطيط للمشروع حتى يكون دافعاً حقيقياً لها للمشاركة في التطبيق.

٣- أن تحدد الخطط التنفيذية (بناء على إحصاءات دقيقة موثوقة) معدلات نجاح قابلة للتحقق في ضوء الإمكانات المتاحة، وبناء على اقتراحات

وتصورات ميدانية مطروحة من الجهات التنفيذية المحلية للمشروع (رسمية وشعبية).

٤- تفعيل وتطوير وتعظيم دور مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار الخاص بالمشروع باعتباره الركن الركين وحجر الزاوية في متابعة معدلات نجاح محو الأمية في مصر .. على أن تنشأ له مثلاً فروع إقليمية مجهزة بأحدث الوسائل التقنية والعناصر البشرية المدربة لضمان دقة وسرعة تدفق المعلومات دورياً.

٥- أن تتضمن الخطة ما يكفل القضاء على كل مصادر الأمية.

٦- أن تحدد الخطة بدقة الفئات المستهدفة من المشروع (عمرياً وجغرافياً واجتماعياً....) حتى تتبنى الخطة التنفيذية المختلفة (المناهج والوسائل التعليمية) على أسس سليمة.

٧- إعطاء أهمية قصوى لعملية المتابعة والرقابة والتقييم باعتبارها العمد الأهم (مع قاعدة البيانات الدقيقة) في عملية إنجاح مشروع محو الأمية وذلك على عدة مستويات:

- لجان متابعة ورقابة الشئون المالية.
- لجان متابعة ورقابة ضمان جودة التعليم كماً وكيفاً (المعلم والمناهج والوسائل التعليمية).
- لجان متابعة للمتحررين من الأمية لضمان عدم ارتدادهم مرة أخرى.
- لجان متابعة نجاح المعدلات المستهدفة (شهرياً وسنوياً) للمشروع وتحديد نقاط الضعف فورياً ورفع تقرير بها للسلطة المركزية (المجلس الأعلى لمحو الأمية).

٨- ربط خطط محو الأمية بخطط التعليم النظامي.

٩- ربط خطط محو الأمية بالعمل والإنتاج.

١٠- تشجيع إنشاء جمعيات جديدة لمحو الأمية وتقديم الدعم الفني وتسهيل الإجراءات والحوافز المالية لهم.

١١- التركيز بالذات على دور وسائل الإعـــلام (المســموعة والمرئيــة والمكتوبة) في:

- الحشد الجماهيري والتوعية الشعبية بأهمية المشروع والترويج له.
- تقديم برامج موجهة في أوقات مختلفة للمساهمة في المشروع.
- الاهتمام بالمتحررين من الأمية والعمل على دمجهم في الحيـــاة العامــة وتنمية قدراتهم لعدم ارتدادهم.

١٢- السماح للمتحررين بمواصلة دراستهم في التعليم النظـــامي والتقــدم للشهادات العامة كحافز لهم.

١٣- الاهتمام بمشاركة الأميين الكبار بالذات في تحديد برامج تعليمهم فــي إطار احتياجاتهم المختلفة.

١٤- إشراك كافة المستويات الأكاديمية والتربوية في العملية التخطيطيـــة لمحو الأمية للاستفادة بخبراتهم وخلفياتهم العلمية.

١٥- الاهتمام بإنشاء مؤسسات عديدة ومعاهد متخصصة لإعداد وتدريـــب المعلمين والقيادات والعنـــاصر الإداريـــة والتنفيذيـــة الخاصـــة بـــهذا المشروع.

١٦- الأخذ في الاعتبار جميـــع دوافـــع الأميـــة المختلفـــة (الاقتصاديـــة والاجتماعية والثقافية والتعليمية).

١٧- إقامة مسابقات إقليمية محلية بين الدارسين أو بين المدارس لتحفيزهم وخلق نوع من التنافس الإيجابي وكذلك بيـــن المحافظـــات المختلفـــة للعناصر المميزة مع رصد جوائز قيمة (مالية أو تعيينات في الوظـــائف للمتحررين...).

١٨- إنشاء وحدة تنسيق دولي تتولى:

- اجتذاب المعونات المالية والفنية الدولية للمشروع.
- مواجهة أي محاولات دولية (من أي دولة) لإعاقة المشروع المصري.

- تفعيل التنسيق العربي (قانون موحد لمحـــو الأميـــة ــ هيئـــة عربيـــة مشتركة..).

١٩- عقد مؤتمر قومي سنوي موسع يتم من خلاله تقديم تقريـــر للأمـــة (على غرار أمريكا) واستعراض الإنجازات التي تحققت والإخفاقـــات التي ظهرت وطبيعتها وأسبابها بهدف إيجاد حلول لها.

رابعاً: التمويل:

يمكن تعدد مصادر التمويل للقضاء على الأمية في مصر:

١- زيادة المخصصات المالية لتمويل محو الأمية من ميزانية الدولة.

٢- المعونات التي تقدمها الهيئات الدولية مثل اليونسكو.

٣- المعونات التي تقدمها المنظمات والهيئات العربية مثل المنظمة العربيـــة للتربية والثقافة والعلوم.

٤- على رجال الأعمال المشاركة في التمويل بفتح الفصـــول وإســـهامهم بتكلفة تلك الفصول سواء نفقات مباشرة أو غير مباشرة، مع تقنين مـــن الحكومة بخفض الضرائب والجمارك عن كل رجل أعمال لديه عدد من فصول محو الأمية. وتسهيل حصولهم على تحويل من البنوك للمساهمة في المشروع بدون فوائد.

٥- النشاط التطوعي للأفراد فيمكن الحصول من كل فرد على مبلغ زهيـــد (مثلما حدث من قبل في سداد ديون مصر، أو مساعدة الفلسطينيين).

٦- صدور رسوم وطوابع وضرائب لصالح خطة محو الأمية.

٧- إنشاء جهاز رقابي لمتابعة تدفق التمويل من جهاته المختلفة وضمـــان تحويله بشفافية إلى الروافد المقررة له للإنفاق.

خامساً: المقررات:

تعتمد في الأساس على ثلاثة اتجاهات:

١- تحقيق الأهداف العليا للمشروع (تأهيل روح الانتماء الوطني وتنمية القدرات القومية الذهنية والوعي العام وروح المشاركة الإيجابية...).

٢- الاحتياجات الترتيبية للدارسين الأميين تبعاً للاستبيان الميداني (زيادة الدخل ــ الثقافة الدينية ...إلخ).

٣- الاستنارة بتجارب الدول الرائدة في هذا المجال والتي أشارت إليها الباحثة سلفاً.

ومن أهم اقتراحات خطط تطوير المقررات:

١- أن تتميز بالتعدد والمرونة بحيث تلبي احتياجات كل أمي وطبيعة عمله وارتباطها بالمهارات الحياتية لتقليل التسرب.

٢- أن تتعدد مستوياتها بحيث تتيح له الاختيار من ناحية وأن يتدرج في التعليم (روابط تعليمية كما في السويد).

٣- صياغة بعضها في قوالب درامية: مثل العمل الجماهيري الناتج مسلسل "سر الأرض" التليفزيوني الموجه للمزارعين.

٤- مناسبة المقررات الدراسية الأساسية للبيئة التي تدرس فيها: فالبيئة الصحراوية تحتاج لمقررات بالطبع تختلف عن البيئة الزراعية أو الساحلية ...وهكذا.

٥- أن تراعي فيها التقاليد الاجتماعية للمنطقة .. حيث أن مجتمع المدينة بطبيعته قد يقبل بعض السلوكيات التي لا يقبلها مجتمع الحضر والتي قد تعتبرها المجتمعات الريفية تصرفات معيبة غير مقبولة.

٦- أن تتضمن بعض المفاهيم المغيبة والتي تحض عليها الكتب السماوية وأصبحت من متطلبات إصلاح التعليم في المنطقة مثل: احترام حقوق

المرأة وحقوق الإنسان واحترام "الآخر" (في العقيدة والجنس...) والتفاعل معه.

٧- الاهتمام بوضع مقررات تناسب ذوي الاحتياجات الخاصة كالمكفوفين (كتب برايل) والمعوقين ذهنياً وغيرهم.

٨- زيادة الموضوعات الدينية والسلوكية (من منظور معتدل) لزيادة مستوى إقبال الأميين على الدراسة.

٩- الاهتمام بالمقررات الدراسية للنساء والفتيات وربطها بالمناهج التي تنمي قدراتهم ومعلوماتهم الأسرية (كالصحة الإنجابية وتربية الأطفال والأعمال المنزلية والثقافية كحقوق المرأة وخلافه). وأن تتضمن حرفاً تساعد في زيادة دخل المرأة كأشغال الأبرة.

١٠- الاهتمام بصفة خاصة بالمقررات الموجهة للمناطق الريفية المحروقة والعشوائيات والنائية والتي تعاني من خلل حاد في الخدمات (كالماء والكهرباء وفرص العمل) والتي يعتبر محو أميتهم وتنمية قدراتهم العملية وفتح أسواق عمل لهم أهم سلاح لمواجهة أحد أهم منابع الإرهاب والجريمة.

١١- التركيز على مهارات التعليم الذاتي حتى يشعر الدارس باستقلاليته.

١٢- ربط مقررات محو الأمية بالمشروعات القومية الأخرى للدولة (مشروع تطعيم الأطفال ــ البلهارسيا ــ حملة تنظيم الأسرة...) وذلك بهدف تنسيق الجهود وعدم تعارضها والوصول لنتائج أفضل.

١٣- استخدام الجواد والرسوم والصور التوضيحية الجذابة لتوصيل المقرر.

١٤- استخدام الخلفيات الحياتية والمهارية السابقة للأمي للبناء عليها (المنظم المتقدم).

١٥- مشاركة الدارسين الكبار في تقييم مناهجهم الدراسية ومدى ملاءمتها لهم.

سادساً: تطوير وسائل وأماكن التعليم:

١- استخدام وسائل التعليم عن بعد: كالإنترنت والمراسلة لتوصيل المقررات لأوسع دائرة جغرافية بدون تجهيزات مكلفة.

٢- كما يمكن تطبيق نفس هذه الوسائل على الامتحانات والتقييم.

٣- استخدام كليات الجامعات ومعامل وأجهزة المدارس الفنية والتأهيلية والمدارس العامة كأماكن دراسية لمحو الأمية وتنمية المهارات المهنية حيث تنتشر في كافة أرجاء البلاد.

٤- إنشاء مدارس المجتمع التي تعمل طوال اليوم وفي جميع الأيام وتحتوي دور حضانة لأطفال الدارسين ومكتبات وخدمات صحية (كما في تنزانيا).

٥- إنشاء مراكز نسائية متعددة الأغراض (تدريب مهني ومحو أمية ومكتبة...).

٦- الاهتمام بإنشاء مدارس الفصل الواحد وزيادة عددها بحيث تغطي كافة المناطق التي لا تصل إليها الخدمة التعليمية النظامية.

٧- التوسع في إنشاء مراكز تعليم الكبار على غرار مركز حلوان بصرف النظر عن السن والظروف المالية والاجتماعية (كما في تجربة أمريكا).

سابعاً: المعلمين:

١- أعداد معلمي محو الأمية إعداداً أكاديمياً في كليات التربية، أقسام تعليم الكبار.

٢- الاهتمام بإعداد المشرفين والموجهين في مراكز محو الأمية لأهمية دورهم في تقديم التوجيه والإرشاد المناسبين سواء للدارسين إلى المدرسين.

٣- مراعاة اختيار المعلم من بيئة الدارسين.

٤- تقديم دورات تدريبية لتنمية المهارات الوظيفية لدى المعلم وتنمية قدرته على التعامل مع الدارسين بكافة أنواعهم وأعمارهم.

٥- أن يقسم المعلمين إلى: معلمين بنظام المكافآت المالية ومعلمين ثابتين على أن يراعى في اختبارهم واختبار قدراتهم لفترة زمنية أولاً وإذا أثبت كفاءته يعامل معاملة المعلم النظامي الثابت.

٦- إتاحة الفرصة لعمل دورات لتنمية المهارات الذهنية في أوقات مناسبة للمعلمين.

٧- إنشاء لجنة متابعة لتقييم أداء المعلم باستمرار.

٨- إتاحة الفرصة أمام المعلم المتميز بزيارة عدد من الدول التي حققت نجاحاً في محو الأمية للإطلاع على برامجهم والعملية التعليمية لديهم.

٩- وضع حد أدنى لمؤهلات المعلم المشترك في برامج محو الأمية مع عقد اختبار في اللغة العربية والمعلومات العامة قبل إلحاقه بالبرنامج.

١٠- حل مشكلات المعلم التي تقابله أثناء الخدمة.

١١- تدريب المعلم على المهارات الحياتية فمهمته لا تقتصر على تعليم القراءة والكتابة بل ربط هذه المهارات بالحياة اليومية.

ثامناً: رفع مستوى الدارسين والمتحررين:

١- التوسع في تطبيق مفهوم جودة تعليم الكبار.

٢- زيادة جودة التعليم الأساسي لتقليل نسبة التسرب منه.

٣- القياس "الكمي" وليس "العددي" فقط للمستوى التعليمي للدارسين: أي عن طريق قياس حجم معارفهم ومعلوماتهم وتنامي قدراتهم ومهاراتهم وليس عن طريق تحديد عدد الناجحين فقط.

٤- توسيع مظلة الاستيعاب في التعليم الأساسي حتى تشمل جميع الأعمار السنية الصغيرة.

٥- تطوير أساليب الدعوة للمشروع لزيادة قدرتها على جذب الأميين للمشروع.

٦- وضع الحوافز المغرية للمتحررين من الأمية، مع زيادتها للمتفوقين منهم (كتوظيفهم) لخلق روح تنافسية وإقبال على التعلم.

٧- مشاركة الدارس في تقييم العملية التعليمية ككل ذاتياً لتنمية إحساسه بالانتماء للمشروع وتقوية الروح النقدية لديه.

٨- محاربة المفاهيم الثقافية الاجتماعية السلبية المناهضة لمحو الأمية بنفس الأساليب (الأشكال الشعبية والدراما والأغاني...)

٩- التحديد الدقيق لنسبة "الأمية الدراسية" السالف ذكرها في كافة مراحل التعليم ومحاولة دراسة هذه المشكلة بصورة مستقلة ووضع حلول غير تقليدية لها (كعمل فصول مستقلة لهم بمناهج مختلفة عن زملائهم...).

١٠- التقييم والتقويم المستمر بقياس المخرجات وعلى رأسها المتحررين من الأمية والذين يستلزم لهم معاملة خاصة جداً باعتبارهم "المنتج النهائي" للمشروع والذي ستمثل جودته والقدرة على التعامل معه القدوة لكافة الدارسين الأميين لهذا يجب:

(أ) مكافآت وحوافز مغرية لكافة الدارسين بعد نجاحهم ولأسرهم (كالعلاج المخفض والإعفاء من رسوم الدراسة...).

(ب) قاعدة بيانات للمتحررين (عناوينهم ومحل وظائفهم لإبقاء الاتصال بهم).

(ج) إتاحة فرص مواصلة التعليم النظامي والجامعي لهم.

(د) الاستعانة بالمتفوقين منهم بالعمل في التدريس في المشروع.

(ه) طبع جريدة دورية للمتحررين توزع عليهم مجانا وتتضمن دروسا لمواصلة التعليم وأهم أخبار المشروع والإعلان عن فرص العمل المتاحة لهم (كما في تنزانيا).

١١- متابعة المتسربين ومعرفة سبب إحجامهم عن المشروع.